مقال تحليلي

توظيف الأوراق..

البُعد المحلي للسياسة الخارجية التركية

ماري ماهر

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تؤثر السياسات المحلية على أولويات السياسة الخارجية للدول، هذه القاعدة تُشكل أحد المداخل المهمة لفهم تحركات السياسة الخارجية التركية؛ فغالبًا ما تكون هناك أجندة محلية توجه أولوياتها ومسارها، وغالبًا ما تكون مواقف الرئيس رجب طيب أردوغان على الساحة العالمية استجابة لمشاكل داخلية وانعكاسًا لرغبته في الحفاظ على قبضته على السلطة، لذلك لا يُمكن قراءة تحولات السياسة الخارجية الأخيرة بمعزل عن هدف أردوغان الاستراتيجي الداخلي المتعلق بحماية طموحاته السياسية مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية المقررة يوم 18 يونيو 2023 بموجب الدستور، وهي انتخابات توصف بأنها الأكثر حساسة وحسمًا لمستقبله السياسي، لا سيما أن استطلاعات الرأي المتعددة التي جرت خلال الفترة الماضية أظهرت تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية إلى أقل من 30% مقارنة بأكثر من 50% سابقًا، بما يهدد تمديد حكم أردوغان إلى العقد الثالث، وبالنظر إلى المشاكل الاقتصادية لتركيا والقوة المتزايدة للمعارضة فإنه سيكون مفيدًا تحقيق إنجازات على الصعيد الخارجي لحشد الدعم السياسي محليًا.

توظيف القضايا

- **اتخذت المعارضة التركية خطوات هادفة لإزاحة أردوغان عن الحكم خلال الانتخابات المقبلة أهمها تشكيل "التحالف السداسي" وبغض النظر عن التقديرات بشأن مدى الثقل الانتخابي للتحالف وقدرته**

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

على هزيمة أردوغان، إلا أن تصاعد الغضب الشعبي الناجم عن تدهور المؤشرات الاقتصادية والتداعيات السلبية لمغامرات السياسة الخارجية الأخيرة، دفعت أردوغان لإعادة النظر في توجهاته الخارجية. ويُمكن استعراض البُعد المحلي لتحولات السياسة الخارجية التركية على النحو التالي:

االتهدئة مع النظام السوري: احتل الملف السوري مكانة جوهرية في المنافسة الانتخابية وبات موضوعًا رئيسيًا على الأجندة السياسية للحكومة والمعارضة على السواء، ويرتبط ذلك أساسًا باستضافة تركيا نحو 3.7 ملايين لاجئ سوري يُنظر إليهم باعتبارهم أحد أسباب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، الأمر الذي تصاعدت معه المشاعر القومية المعادية للاجئين إلى درجة مثلت أزمة سياسية حقيقية لأردوغان وحزبه؛ فوفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة اعتبر العديد من الناخبين مسألة اللاجئين ثاني أهم قضية بعد الاقتصاد، وعزا العديد من المحللين السياسيين الانتصارات التي حققها حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي في الانتخابات البلدية عام 2019 إلى وعوده الانتخابية بإعادة اللاجئين، وهو ما دفع أحزاب المعارضة لتشديد مواقفها تجاه اللاجئين لكسب تعاطف الناخبين.

فعلى سبيل المثال، انتقد أكبر حزبين معارضين (الشعب الجمهوري، والاشتراكي) بشدة أردوغان لاتباعه سياسات غيرت التركيبة السكانية لتركيا، وتعهدوا بإعادة العلاقات مع النظام السوري حال فوزهم في الانتخابات المقبلة لإعادة جميع اللاجئين السوريين، فقد وعد حزب الشعب الجمهوري بوضع شروط لضمان عودة اللاجئين الطوعية إلى سوريا في غضون عامين من وصوله للسلطة من خلال الحوار مع النظام السوري وتعزيز التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي والاستثمار في البنية التحتية السورية. كما جادل حزبا الديمقراطية والتقدم والمستقبل بأن سياسة الباب المفتوح أصبحت غير مستدامة ودعوا لإرسال اللاجئين السوريين إلى دولة ثالثة بما في ذلك الدول الأوروبية واتباع سياسة أكثر صرامة للحد من تنقل اللاجئين داخل تركيا وقصر تواجدهم داخل المخيمات دون الاختلاط بالحياة المدينة. ومن جهتها، دعت زعيمة حزب الخير ميرال أكشنار أردوغان إلى تعيينها مبعوثة خاصة لشئون اللاجئين حيث ستسافر إلى سوريا وتصافح الأسد. ووصف عضو الحزب الصالح إيلاي أكسوي السوريين بالأميين غير القادرين على الاندماج في المجتمع التركي، مطالبًا بضرورة إعادتهم. فيما أُعلن عن زيارات لحزبي وطن والشعب الجمهوري إلى دمشق خلال سبتمبر الجاري.

والأكثر من ذلك أن دفعت المشاعر الغاضبة تجاه اللاجئين إلى نشوء أحزاب مناهضة لهم. ففي أغسطس 2021، أسس السياسي اليميني المتطرف وعضو البرلمان أوميت أوزداغ حزب النصر الذي يقوم بشكل أساسي على أيديولوجيا مناهضة لسوريا ويشن حملة ضد وجود اللاجئين في تركيا، ويتهمهم بالتسبب في مشاكل البلاد الاقتصادية والمالية، وينتقد ارتفاع معدلات المواليد بين اللاجئين معتبرها غزوًا صامتًا، وقد تصدر أوزداغ عناوين الصحف بعد إلقاء خطاب في أبريل 2022 انتقد فيه الإنفاق الحكومي على الأجانب وجادل بأن وجود اللاجئين أدى إلى تفاقم معدلات التضخم، وفي غضون أسابيع جنى أوزداغ شعبية كبيرة على تويتر عكسها التفاعل الواسع مع تغريداته التي فاقت أحيانًا تلك التي لأردوغان، ورغم تمتع الحزب بنصيب ضئيل من الأصوات وفقًا لاستطلاعات الرأي إلا أنه تعهد بالتخلي عن المعاهدة الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد ورعها على الحدود السورية لمنع عبور اللاجئين.

ويشكل هذا البُعد المحلي أحد المداخل الأساسية لتفسير مبادرة أردوغان تفعيل الحوار السياسي مع النظام السوري بعد سنوات من العلاقات المشحونة، فإلى جانب العوامل الجيوسياسية العديدة للتهدئة، أدركت أنقرة أن أولوية تسهيل عودة اللاجئين أو الدخول في محادثات بهذا الشأن تسمح لأردوغان بكسب أرضية سياسية في الداخل بغض النظر عن نتائجها لن تتم إلا عبر بوابة الحكومة السورية، وبالتالي يأمل الرئيس التركي أن تساعد إشاراته التصالحية المحسوبة إلى سوريا في رفع صورته داخليًا وحشد الدعم السياسي وإظهار الحكومة التركية بأنها تحاول إصلاح أخطائها من خلال محاولة التواصل مع الرئيس السوري (يُنظر إلى اللاجئين على أنهم نتيجة ثانوية لسياسة أردوغان الفاشلة في سوريا).

ومع ذلك يبدو أن التواصل التركي مع نظام الأسد سيأخذ مسارًا منفصلًا عن العملية السياسية التي لا يرجح أن تشهد تقدمًا على المدى القريب نظرًا لتعقد حسابات الأطراف المنخرطة في الصراع وتقاطعها، وإنما ستركز المفاوضات على القضايا ذات الأولوية الأمنية بالنسبة لأنقرة والتي تخدم أهدافها المحلية، وهو ما عكسه لقاء رئيس المخابرات

التركي هاكان فيدان مع مدير مكتب الأمن الوطني السوري حيث ناقشا العودة الآمنة للاجئين وطالب فيدان بإلغاء القانون رقم 10 الذي أصدرته الحكومة السورية في 2 أبريل عام 2018 وينص على سحب ملكية العقار من المواطن خارج البلاد الذي لا يقدم إثباتات الملكية خلال 30 يومًا، بينما جاء رده على المطلب السوري بسحب القوات العسكرية من المناطق الشمالية بالوعد بتقييمه لاحقًا. وخلال الشهور الماضية نفذت الحكومة التركية خطوات لإظهار خططتها لإعادة اللاجئين حيث بُث فيديو يُظهر حفل تسليم المئات مفاتيح المنازل التي شيدتها أنقرة شمال سوريا، وخلال الحفل قال أردوغان في خطاب مصور أن بلاده تعد مشروعًا لعودة مليون سوري إلى وطنهم، فيما قال وزير الداخلية سليمان صويلو إن بلاده ستجهز 100 ألف منزل على الأقل بحلول نهاية العام 2022.

- **سياسة الموازنة في الحرب الأوكرانية:** جاءت الحرب الأوكرانية في توقيت مثالي بالنسبة لأردوغان الذي أحسن استثمارها لتعزيز الأهمية الجيوسياسية لبلاده وإظهارها باعتبارها فاعلًا دوليًا لا غني عنه بالنسبة للغرب قادرًا على صناعة القرار الإقليمي وقيادة وساطات دولية حيث أغلقت مضيق البوسفور واستضافت محادثات سلام بين روسيا وأوكرانيا وانجزت صفقة لتصدير الحبوب عبر البحر الأسود، وهي إنجازات سيعمل أردوغان على تسويقها داخليًا باعتباره رجل تركيا القوي الذي أمن لبلاده مكانة دولية تعوض الهزائم السياسية الخارجية التي لاحقته خلال المرحلة الماضية. كذلك أراد الرئيس التركي انتهاز فرصة الحرب لإصلاح علاقات بلاده مع العالم الغربي اعتقادًا منه أن إدراكهم للدور المحوري الذي يلعبه في معالجة الأزمات العالمية كأزمة الغذاء سيدفعهم لدعمه خلال الانتخابات. وفي الوقت ذاته، أراد أردوغان بسياسة الموازنة ومعارضة العقوبات الغربية ضد روسيا تعزيز مكانته على المسرح الدبلوماسي العالمي باعتباره الزعيم الوحيد في الناتو القادر على التحدث إلى بوتين وتقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا، وضمان المساعدة الروسية في الانتخابات من خلال الاقتصاد بدفع الكرملين بعيدًا عن معاقبة اقتصاد بلاده المتأزم عبر خفض تدفقات السياحة والطاقة أو كليهما، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري لا سيما أن الصادرات التركية إلى روسيا آخذة في الارتفاع حيث ارتفعت في يوليو الماضي وحدة بنسبة كبيرة بلغت 75% على أساس سنوي.

- **انضمام السويد وفنلندا للناتو:** هدفت سياسة حافة الهاوية التي اتبعها أردوغان أمام استراتيجية توسع الناتو شرقًا لصياغة رسالة تصوره على أنه زعيم قوي يمكنه تحدي جميع أعداء تركيا الغربيين وفرض شروطه الخاصة على الأجندة الأوروبية والأمريكية، وإجبارهم على تقديم تنازلات في قضية مهمة يتم تأطيرها في سياق الحرب ضد الإرهاب الكردي، وهي رسالة موجهة لدغدغة مشاعر الناخبين القوميين، لا سيما أن الرأي العام التركي يحمل مشاعر عدائية متزايدة تجاه الغرب؛ فوفقًا لاستطلاع أجراه صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة "GMFUS" في أبريل يرى 58.3% من الأتراك الولايات المتحدة أكبر تهديد

للمصالح الوطنية التركية، ويعتقد 67.9% من المستطلعين الأتراك أن الدول الأوروبية تريد تقسيم تركيا وتفككها كما فعلوا مع الإمبراطورية العثمانية في الماضي، ويعتقد 70.1% أن الدول الأوروبية ساعدت في تقوية المنظمات الانفصالية مثل حزب العمال الكردستاني في تركيا.

وقد تمكن أردوغان من انتزاع تنازلات –حتى وإن كانت شكلية ويصعب تنفيذها عمليًا– بعد نجاحه في توقيع مذكرة ثلاثية قبل انعقاد قمة الناتو في مدريد يومي 29 و30 يونيو الماضي، تعهدت بموجبها الدولتين بالتعاون مع تركيا في مكافحة حزب العمال الكردستاني وحظر نشاطات جمع الأموال والتجنيد للمسلحين الأكراد وإظهار التضامن مع تركيا في الحرب ضد الإرهاب بكل أشكاله وعدم فرض قيود أو حظر على الصناعات الدفاعية. لكن على ما يبدو أنها لم تلق ترحيب كافة الأحزاب القومية، فبينما أيدها القوميين المحافظين الداعمين للحكومة بدعوى أن تركيا حصلت على ما تريد ولا يُمكن الاستهانة بمكاسبها من الاتفاق بحسب رؤية مصطفى دستيتشي رئيس حزب الوحدة الكبرى، عارضها القوميين العلمانيين الداعمين للمعارضة والذين رأوها نقطة ضعف دبلوماسية وليست انتصارًا كون القضية ليست السويد وفنلندا إنما كل أعضاء الناتو الذين يدعمون الجماعات الإرهابية المصنفة من قبل الحلفاء وفقًا لرؤية يافوز أغيرالي أوغلو النائب عن حزب الخير المعارض.

- **تصعيد التوترات مع اليونان:** تأخذ قضية التنقيب عن الهيدروكربونات في شرق المتوسط بُعدًا قوميًا عابرًا للأحزاب مما يجعلها أحد أوراق الحشد الانتخابي المهمة لدى أردوغان وحزب العدالة والتنمية، عبر تقديم نفسه باعتباره مدافعًا عن حقوق وثروات البلاد، وربما كان ذلك أحد دوافعه لإنهاء المحادثات الاستكشافية مع الحكومة اليونانية وإرسال سفينة الحفر عبد الحميد خان إلى شرق المتوسط واتهام اليونان بتسليح جزر بحة إيجة داعيًا إياها للالتزام بالاتفاقيات الدولية، حيث تضغط المعارضة بتلك الورقة متهمة أردوغان بالإهمال وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية جزر بحر إيجة وثرواتها البحرية، كما أنها تُطلق تصريحات تتماهي مع سياسة أردوغان تجاه تلك القضية حيث ذكر كيليجدار أوغلو اليونان بالنصر التركي على القوات اليونانية الغازية قبل قرن من الزمان، كما دعا إلى ضغط أقوى على اليونان في شرق المتوسط وبحر إيجة متحديًا أردوغان لاتخاذ إجراء بشأن قضية الجزر العسكرية، وذلك في معرض رده على تحدي الرئيس التركي له في 1 يونيو بالإجابة على 10 أسئلة كان أحدها ما إذا كان يقف إلى جانب بلاده في النضال الوطني الذي يخوضه في البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة أو إلى جانب المعارضين.

- **سياسة التهدئة الإقليمية:** أدت السياسات التدخلية وعسكرة التفاعلات الإقليمية لانهيار الأصدقاء الجيوسياسيين لأنقرة الأمر الذي حمل ارتدادات داخلية جسدتها الأزمة الاقتصادية المتصاعدة فعلى سبيل كلفت المقاطعة السعودية غير الرسمية للبضائع التركية ثلاثة مليارات دولار سنويًا. ولما كان الوضع الاقتصادي هو العامل المحلي المؤرق لفرص أردوغان في انتخابات المقبلة حيث فقدت العملة الوطنية 44% من قيمتها مقابل الدولار عام 2021 وحده وحوالي 25% هذا العام فقط، وأدت السياسات النقدية غير التقليدية إلى تخفيضات حادة في أسعار الفائدة وزيادة حدة الضغوط التضخمية حيث تجاوز معدل التضخم الرسمي 80% الأمر الذي أدى لارتفاعات هائلة في أسعار المواد الغذائية والمساكن، فقد أراد الانتقال لسياسة خارجية وأقل مواجهة جوهرها فتح صفحة جديدة مع الجيران الإقليميين وفق أسس براجماتية تتقبل التباينات المصلحية وتركز على نقاط الالتقاء وبالأخص على التعاون الاقتصادي بغية في تنشيط الاستثمارات والتجارة لدعم اقتصاد البلاد المنهك، ويبدو أن مناورة أردوغان لخفض التصعيد الإقليمية بدأت تؤتي ثمارها ماليًا، حيث سجلت احتياطيات البنك المركزي التركي زيادة بأكثر من 17 مليار دولار منذ بداية العام، وتتكهن الأسواق بأن هذه أموال خليجية وروسية بالأساس.

كذلك تحمل سياسة التهدئة رغبة في الاقتراب خطوات من توجهات السياسة الخارجية لأحزاب المعارضة لتقليل الفجوة أمام الناخبين، فلطالما انتقدوا وهاجموا أحيانًا سياسات حكومة أردوغان في الشرق الأوسط بما في ذلك تعاطفها مع جماعة الإخوان المسلمين وتدخلاتها في ليبيا وسوريا ومصر، وفي عام 2017، وصف كيليجدار أوغلو جماعة الإخوان بأنها "منظمة إرهابية" واتهم أردوغان بمقابلة ممثليها، ودعا حزبه الشعب الجمهوري علنًا بتطبيع العلاقات مع مصر وسوريا، كما امتنع عن تقديم

الدعم لتمديد المهمة العسكرية التركية في ليبيا لمدة 18 شهرًا خلال تصويت برلماني الشهر الماضي، مبررًا موقفه بأن الحكومة أساءت استخدام التفويضات لأغراض سياسية محلية بدلًا من التركيز على حماية المصالح الإقليمية لتركيا.

ومع ذلك، لا يجب إغفال أن بعض قضايا السياسة الخارجية تحظى بإجماع حزبي باعتبارها خطوط حمراء للدولة لا يجب تجاوزها، فمثلًا رغم انتقاد حزب الشعب الجمهوري انزلاق الحكومة إلى سياسات خارجية عدائية وتدخلية في السنوات الأخيرة، قال زعيمه كيليجدار أوغلو في خطاب ألقاه يوم 14 مايو الماضي إن "السياسة الخارجية يجب أن تكون وطنية، بمعنى أنه لا يمكن أن تكون هناك معارضة مع الحكومة على السياسة الخارجية. علينا أن نقف معًا كأمة في السياسة الخارجية"، كما اتخذ جناح قومي أوروآسيوي داخل الحزب مواقف متناغمة مع سياسات أردوغان في مجموعة من القضايا مثل ملاحقة حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية، والعمليات العسكرية في سوريا التي تستهدف الأكراد، والتدخل في ليبيا، والدعم العسكري لأذربيجان في حربها ضد أرمينيا، ومواجهات شرق المتوسط بما يتماشى مع مفهوم الوطن الأزرق، والتوترات مع اليونان بشأن النزاعات الإقليمية في بحر إيجة، والصراع القبرصي. علاوة على ذلك، رغم تشكيك الحزب في مكاسب التدخل العسكري التركي في سوريا واعتقادها بأنه انحرف عن أهدافه الأصلية فإن أعضائه صوته لصالح تجديد التفويض الحكومي للعمل العسكري في العراق وسوريا.

ختامًا، نظرًا لإدراك أردوغان صعوبة إصلاح الأوضاع الاقتصادية بشكل فوري وسريع يضمن له صعودًا دراماتيكيًا خلال الانتخابات المقبلة، فإنه لجأ للعب بأوراق السياسة الخارجية والتحرك على حبل مشدود دبلوماسيًا يضمن له بقاء المكاسب السياسية التي أحرزها من سياسة حافة الهاوية التي اعتمدها خلال السنوات الأخيرة مع تقليص ارتداداتها المحلية السلبية إلى الحد الأدنى واتباع نهجًا يتيح له تقديم نفسه باعتباره قائد إقليمي مناور قادر على اقتناص الفرص الجيوسياسية لخدمة المصالح الاستراتيجية العليا بما يجذب الناخبين القوميين ويقنع الفئة المترددة بشأن المشاركة في الانتخابات القادمة بالتصويت لصالح حزب العدالة والتنمية.